



اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الأردن



القانون الدولي الإنساني على المستوى الوطني

تتعاون اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني تعاوناً وثيقاً مع بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الأردن في مجالات عديدة. ومن أهم اختصاصات اللجنة الوطنية تعزيز الجهود المعنية بنشر القانون الدولي الإنساني، والمساهمة في إقرار وتعديل التشريعات الوطنية الخاصة بهذا القانون.

القوات المسلحة الأردنية

تتعاون القوات المسلحة الأردنية وبعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الأردن منذ مدة طويلة في مجال نشر التوعية بقواعد القانون الدولي الإنساني حيث نتج عن هذا التعاون إدماج هذا القانون في المناهج التدريبية للقوات المسلحة. تعمل اللجنة على إعداد المدربين العسكريين في مجال القانون الدولي الإنساني والذين يمثلون الأسلحة الرئيسية الثلاثة البرية والبحرية والجوية، كما تقوم بعقد دورات تدريبية متخصصة حول هذا القانون لمنتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية من الأردن ومن دول أخرى. ويعتبر هذا التدريب ذا أهمية بالغة خاصة بالنسبة للوحدات التي تشارك في عمليات حفظ السلام في الخارج حيث يعد الأردن من الدول المساهمة بأكبر عدد من وحدات حفظ السلام خاصة في أفريقيا والكاربيي.

للاتصال بنا:

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

دير غبار، ص.ب. ٩٠٥٨ عمان ١١١٩١ الأردن
هاتف: +٩٦٢٦ ٤٦٠٤٣٠٠ أو +٩٦٢٦ ٥٩٢١٤٧٢
فاكس: +٩٦٢٦ ٥٩٢١٤٦٠

البريد الإلكتروني: amm_amman@icrc.org
الموقع الإلكتروني: www.icrc.org/ara



ICRC



تتعاون اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع الجمعيات الوطنية في مختلف بلاد العالم بهدف بناء قدراتها وتمكينها من الاستجابة بكفاءة للاحتياجات الإنسانية الطارئة عند حدوثها، خاصة في بلدانها. ويتضمن ذلك تقديم المساعدة لضحايا النزاعات المسلحة والاضطرابات الداخلية، ونشر المعرفة بالقانون الدولي الإنساني والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والبحث عن المفقودين، وإعادة الروابط الأسرية.

العمل الوقائي / نشر القانون الدولي الإنساني

في أوقات السلم، تتخذ اللجنة الدولية للصليب الأحمر الإجراءات الوقائية الضرورية لرفع المعاناة عن الضحايا في أوقات الحرب عن طريق نشر المبادئ العالمية للقانون الدولي الإنساني. ويستهدف هذا الإجراء الوقائي فئات مختلفة من السكان، تتضمن المدارس والجامعات والدوائر الرسمية والقوات المسلحة والمؤسسات الإعلامية بالإضافة إلى مختلف مؤسسات المجتمع المدني. يهدف هذا النشر إلى توعية الأفراد والمؤسسات بحقوقهم وواجباتهم بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني بالإضافة إلى مساعدة الأردن في لعب الدور المنوط به بصفته طرفاً في الاتفاقيات الرئيسية لهذا القانون.

الجامعات

قامت ١٤ جامعة من أصل ١٦ بدمج مادة القانون الدولي الإنساني في المناهج الدراسية لكليات الحقوق، حيث يتم تدريسها في هذه الجامعات كمادة منفصلة ضمن منهاج القانون الدولي العام أو قانون حقوق الإنسان.



ICRC

T2010.34/004 5.000

من نحن؟

يعود وجود اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المملكة الأردنية الهاشمية إلى عام ١٩٤٨، نتيجةً لاندلاع النزاع في الشرق الأوسط حيث استمر ذلك الوجود حتى عام ١٩٥٠. وقد قامت اللجنة بإنشاء أول مخيم للاجئين في الأردن في مدينة إربد خلال تلك الفترة. وبعد الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٦٧، تم افتتاح بعثة للجنة في العاصمة عمان، ولا تزال تعمل منذ ذلك الحين. وفي عام ٢٠٠٠ قامت البعثة بتوسيع نشاطاتها نتيجةً للانتفاضة في الأراضي الفلسطينية، كما شهدت توسعاً آخر عام ٢٠٠٣ نتيجةً لاندلاع الحرب في العراق، وكذلك عام ٢٠٠٦ بسبب النزاع الذي دار في لبنان.

تأسست اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سويسرا عام ١٨٦٣ وهي منظمة إنسانية محايدة ومستقلة وغير متحيزة، مهمتها حماية حياة ضحايا النزاعات المسلحة والمحافظة على كرامتهم وتزويدهم بالمساعدات الإنسانية. وتسعى اللجنة الدولية إلى تخفيف معاناة الضحايا قدر المستطاع عن طريق نشر مبادئ القانون الدولي الإنساني وترسيخها، وهي عبارة عن مجموعة من القواعد المصادق عليها دولياً والتي تُطبق في أوقات النزاعات المسلحة والعنف الداخلي.

ماذا نفعل في الأردن؟

الحماية

الأشخاص المحتجزون

بصفته منظمة إنسانية محايدة ومستقلة، تقوم اللجنة منذ عام ١٩٧٩ بزيارة الأشخاص المحرومين من الحرية في الأردن. ويقوم مندوبو اللجنة منذ ذلك الحين بما يلي:

- إجراء زيارات منتظمة لمراكز الإصلاح والتأهيل، بالإضافة إلى مركز الاحتجاز التابع لدائرة المخابرات العامة.
- رصد الظروف المعيشية للأشخاص المحتجزين.
- التأكد من الاهتمام باحتياجاتهم الأساسية، ومن أنهم يُعاملون بطريقة إنسانية وفقاً للمعايير الدولية.
- تقديم تقارير وتوصيات سرية تتعلق بمشاهداتها للجهة الرسمية المعنية.

وتتضمن زيارات المحتجزين جزءاً هاماً يتمثل في مقابلة الشخص



المحتجز على انفراد بعيداً عن الحراس أو غيرهم من الشهود، ليكون المحتجز حراً في التحدث عن ظروف احتجازه، بما في ذلك تعرضه لأي نوع من إساءة المعاملة (سواءً كانت جسدية أو نفسية) إن وجدت. وعادةً ما تتعامل اللجنة مع هذه المعلومات بسرية تامة، وقد تتدخل لدى السلطات بعد الحصول على موافقة المحتجز لتحسين أحواله.

إن التواصل مع العائلة لأمر في غاية الأهمية بالنسبة للشخص المحتجز، لذلك تحاول اللجنة إدامة الروابط الأسرية بين المحتجز وعائلته.

تقوم اللجنة بحوالي ٦٥ زيارة سنوياً، وتُقابل أكثر من ٢٥٠ شخصاً محتجزاً في الأردن.

إعادة الروابط الأسرية

تزداد في أوقات العنف المسلح احتمالات تشتت أفراد العائلة عن بعضهم البعض، ولهذا السبب تُعَلّق اللجنة أهمية كبيرة على إعادة الروابط الأسرية والحفاظ عليها عن طريق وكالة البحث والتقصي التابعة للجنة، حيث تقوم هذه الوكالة بما يلي:

- تسجيل الأشخاص المفقودين نتيجة للنزاعات المسلحة ومحاولة التوصل إلى معلومات حول أماكن وجودهم ومصيرهم.
- إعادة لم شمل الأسر قدر المستطاع.
- التنسيق مع جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومع الحكومات وتقديم المشورة الفنية لها.

تُزور اللجنة أسرى الحرب والمحتجزين المدنيين، وتبحث عن الأشخاص المفقودين، وتحاول إعادة الروابط ما بين أفراد الأسر التي شتتها النزاعات المسلحة.

الدعم الإقليمي

تُزود بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الأردن بعثات اللجنة في الدول المجاورة وغيرها بالمساعدات الإنسانية عند الحاجة، عن طريق قاعدة الدعم اللوجستي التي أنشأتها في الأردن. حيث تقدم اللجنة في الأردن الدعم اللوجستي إلى كل من العراق والأراضي المحتلة ولبنان واليمن وجورجيا والباكستان والفلبين وغيرها من الدول.

وفي الواقع، تطمح اللجنة في أن تصبح قاعدة لدعم عملياتها في المنطقة، وحتى على نطاق أوسع من ذلك.

يحق لكل من المرضى والجرحى (سواءً كانوا من المدنيين أو العسكريين)، والنازحين، والمحرومين من الحرية الحصول على المساعدات الإنسانية التي تقدمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.



التعاون مع جمعية الهلال الأحمر الأردني

منذ عام ٢٠٠٤، تعمل بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الأردن مع جمعية الهلال الأحمر الأردني في عدة مجالات، أهمها المساهمة في بناء قدرات متطوعي الهلال الأحمر الأردني في مجالي نشر المبادئ الإنسانية وإعادة الروابط الأسرية.